التطور التاريخي للوقف بالمغرب

محمد كمال حفيض
طالب باحث بمركز الدكتوراه الفكر الإسلامي المعاصر وقضايا المجتمع والبيئة في العالم المتوسطي
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
المملكة المغربية

الملخص:

يُشكّل الوقف أحد أبرز المؤسسات الاجتماعية والخيرية في التاريخ الإسلامي بالمغرب، وقد لعب دوراً محورياً في الحياة الدينية والاجتماعية والتنموية منذ دخول الإسلام إلى المغرب الأقصى. فهو لم يكن مجرد آلية للتصدق أو حفظ الأصول فحسب، بل رافعة أساسية لتمويل المؤسسات التعليمية والصحية والدينية، وساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي عبر العصور. وقد شكلت مؤسسة الوقف مرورا بجميع الدول التي حكمت المغرب منذ دخول الإسلام أحد الأعمدة الأساسية التي ساهمت في تقوية الدولة وتثبيت أركانها الاجتماعية والدينية. حيث كان الملوك والسلاطين يستعملون موارد الأوقاف لتمويل مؤسسات صحية وتعليمية وبناء المساجد وصيانتها وأداء أجور القيمين عليها بالإضافة لبناء المدارس الدينية والكتاتيب القرآنية ونشر علوم الدين وتحفيظ القرآن الكريم بالإضافة لبناء دور مخصصة لإيواء اليتامى والأرامل والمحتاجين وعابري السبيل.

يهدف هذا البحث إذن تسليط الضوء على التطور التاريخي لمؤسسة الوقف بالمغرب، من خلال رصد مراحل نشأته وتطوره عبر مختلف الدول الإسلامية التي حكمت المغرب.

يعالج البحث الموضوع عبر مطلبين: يخصص الأول للتطور التاريخي للأوقاف بالمغرب خلال العهد الوسيط. بينما يركز المطلب الثاني على الأوقاف المغربية خلال العهد الحديث، مروراً بعصر الدولة العلوية وحقبة الحماية الفرنسية وحقبة ما بعد الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الوقف في المغرب، تاريخ الوقف بالمغرب، الدور الاجتماعي والاقتصادي للوقف، تدبير الأوقاف بالمغرب، الأوقاف والتعليم والتنمية، الوقف بعد الاستقلال، الوقف و الحماية الفرنسية، الوقف بعد الاستقلال.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

لعب نظام الأوقاف دوراً محوريًا في العالم الإسلامي خلال العصر الوسيط، وبخاصة في المغرب حيث كان يُعرف باسم "الوقف". قبل الخوض في هذا الموضوع لا بأس أن نعيد التذكير بمفهوم الوقف حيث عرفه العلماء: الوقف هو حبس أصل المال أو العين وجعل منفعته أو ريعه في سبيل الله أو في أوجه الخير مع بقاء الأصل تابتا غير قابل للبيع أو الهبة أو الإرث.

عرف المالكية الوقف عبر ابن عرفة –رحمه الله– الوقف هو (إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا)[1]

والتعريف الأقوى حسب أغلبية العلماء هو تعريف الشافعية والحنابلة، خاصة من أوجز فقال: (تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة) وذلك لأنه أقرب لنص الحديث، حيث قال النبي محمد صلى الله وعليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"2

كان الوقف خلال هذا العصر يستند على مبادئ دينية صريحة حيث كان يتيح للأفراد، بما فيهم الحكام، تأمين مصدر دخل مستدام للمشروعات الدينية والخيرية مثل بناء المساجد، المدارس، المستشفيات والجسور...

كما كان يلعب دوراً حيويًا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. من خلال الوقف، كان يمكن توفير الرعاية الصحية، التعليم، والدعم للفقراء والمعوزين.

كما اهتمَّ الواقفون المغاربة خلال هذا العصر بإنشاء دُور يُستضاف فيها الغرباء المارُّون، وإنشاء الملاجئ الخيرية لمن لا سكَن لهم ولا مأوًى، يَقطنون فيها مجانًا، ويُزَوَّدون بالطعام والملابس صيفًا وشتاءً[3].

بالإضافة لما سبق كانت هناك أوقاف خاصة بتوفير المياه، وحفْر الآبار، وإقامة السقايات المُسبلة، ومدِّ القنوات لنقْل المياه من منابعها إلى أماكن استعمالها، وتجهيز المدن بالمياه، ودور الوضوء والحمامات وغيرها، وقد ذكَر الشيخ محمد المكي الناصري أن الحمامات يرجع أكبر عدد منها في المدن المغربية إلى الأحباس؛ لأن المُحبسين كانوا يَعتبرونها مراكز للطهارة الإسلامية، فكانت أَكْرِيَتُها منخفضة، وأُجْرة الاستحمام بها رخيصةً[4]

إدارة الأوقاف كانت تتم عن طريق مؤسسات تُعرف بالنظار أو المتولين، حيث كانوا مسؤولين عن جمع الإيرادات وتوزيعها وفقًا لشروط الواقف. ومع ذلك، واجهت الأوقاف تحديات عديدة تتعلق بالفساد وسوء الإدارة، مما أدى في بعض الأحيان إلى القيام بإصلاحات في طريقة تسييرها لضمان أداء وظائفها بفعالية.

استمر هذا الدور المهم للوقف خلال حكم الدولة العلوية حيث كان له في هذه الحقبة تأثير عميق على التطور العمراني والثقافي في المغرب. فمن خلال تمويل بناء المساجد والمدارس كان للأوقاف أيضا دور في تعزيز العمارة الإسلامية وتعليم العلوم الدينية والدنيوية. هذه المؤسسات أصبحت مراكز للتعلم والنقاش الفكري، وساعدت في تعزيز الهوية الثقافية والعلمية للمغرب.

---

[1] محمد بن قاسم الأنصاري، الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، ص539/2

2 رواه البخاري: كتاب الوصايا: باب: الوقف كيف يكتب: (ص: 535، برقم: 2772)

3 السعيد بوركبة، البعد الثقافي والمجتمعي للوقف الخيري في الإسلام، ص 85

[4] السعيد بوركبة، البعد الثقافي والمجتمعي للوقف الخيري في الإسلام، ص 85

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الأول: الوقف بالمغرب خلال العهد الوسيط

الفقرة الأولى: دور الوقف في العهد الموحدي (القرن 12-13م)

في العصر الموحدي (1121–1269 م)، شكلت مؤسسة الوقف أحد الأعمدة الأساسية التي ساهمت في تقوية الدولة وتثبيت أركانها الاجتماعية والدينية. كان الموحدون يستعملون موارد الأوقاف لنشر التعليم والثقافة بالمجتمع، فأُنشئت العديد من المدارس والمراكز التعليمية المعروفة باسم "الرباطات"، والتي قدمت التعليم الديني والعلوم الأساسية للطلاب من مختلف الطبقات الاجتماعية. كان الوقف هنا أداة لتعزيز ثقافة العلم والمعرفة وتثبيت الهوية الدينية للدولة الموحدية التي كانت تعتمد في شرعيتها على مبادئ الإسلام وتوحيد العقيدة، وقد أُسندت مسؤولية إدارة الموارد الوقفية لـــ «نظار الأوقاف" الذين تولوا الإشراف على توزيع الريع، سواء لخدمة المؤسسات التعليمية أو لدعم المساجد والزوايا أو للمساهمة في الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة من المجتمع. هذا النظام الإداري ساعد في الحفاظ على أصول الأوقاف وضمان ديمومتها، مما أدى إلى استقرار الموارد المالية الضرورية لاستمرار المؤسسات الممولة من الأوقاف، مثل الجامع الكبير في مراكش وجامع القرويين في فاس.

أنشأت بالمغرب خلال حقبة الموحدين البيمارستانات[1]، وجعَل لها أوقافًا تقوم بمهامها أحسنَ قيامٍ، ويرى الباحث المغربي محمد بن عبدالعزيز بن عبدالله: أن أول بيمارستان عُرِف بإفريقيا الشمالية، هو الذي أسَّسه" المنصور الموحدي بمراكش قبل تأسيس مدينة القاهرة بقرن تقريبا[2]

في عصر الموحدين، تميزت الأوقاف أيضا بتنوع أهدافها وتعدد مجالات استخدامها، حيث لم تقتصر على المساجد فقط، بل امتدت لتشمل التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية. وفيما يلي بعض النماذج البارزة للأوقاف خلال تلك الفترة:

-وقف المساجد الكبرى:

جامع الكتبية في مراكش: يُعد من أبرز الأوقاف التي رعتها الدولة الموحدية. شُيد في عهد عبد المؤمن بن علي، وكان وقفًا لأداء الصلوات وإقامة الخطابة. دعمت أوقاف المسجد أيضًا الموظفين الذين خدموا في الجامع، مثل المؤذنين والأئمة.

جامع القرويين في فاس: على الرغم من أن تأسيسه يسبق الدولة الموحدية، إلا أن هذه الدولة دعمت الجامع بموارد وقف إضافية لتحديثه وتوسيع نطاق العلوم التي تُدرس فيه، مما جعله مركزًا علميًا رائدًا في العالم الإسلامي.

-وقف الرباطات والزوايا:

خصصت الدولة الموحدية موارد وقفية لدعم "الرباطات"[3]، وهي مؤسسات دينية تعليمية كانت تُستخدم لتدريب المتصوفين والعلماء ونشر العلم والدين. من أبرز هذه الرباطات، رباط شاكر بالقرب من مراكش، حيث كان يوفر للدارسين الإقامة والطعام والتعليم.

---

[1] البيمارستانات هي مستشفيات أو دور علاج في الحضارة الإسلامية كانت مراكز لعلاج المرضى بكل أنواعهم سواء أمراض جسدية أو عقلية.

[2] ريهام أحمد خفاجي، أوقاف النساء، ص 89

[3] الرباط في الأصل مكان يقيم فيه المجاهدون أو المرابطون على الثغور لحراسة حدود المسلمين من الأعداء ثم توسع بعد ذلك ليشمل المؤسسات الدينية والروحية والمراكز العلمية وأماكن استقبال الغرباء والفقراء والمسافرين ومنها من تحول مع الزمن إلى زوايا وأضرحة ومدارس..

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الزوايا أيضًا كانت مؤسسات تلقى دعمًا من الأوقاف، وكان الهدف منها احتضان الفقراء والمتصوفين وتوفير الدعم الاجتماعي والديني لهم.

وقف المدارس العلمية:

الدولة الموحدية أنشأت العديد من المدارس العلمية التي دُعمت بالأوقاف لتغطية نفقات التدريس والإقامة، مثل مدرسة الموحدين في مراكش. هذه المدارس كانت تقدم تعليمًا مجانيًا في العلوم الدينية والشرعية واللغوية، كما كانت مصدرًا لتعليم أبناء العامة والنخب.

الأوقاف الصحية:

استخدمت الدولة الموحدية الأوقاف لدعم البيمارستان (المستشفيات) التي كانت تقدم الرعاية الصحية مجانًا. ومن الأمثلة على ذلك بيمارستان مراكش الذي أسسه الخليفة الموحدي يعقوب المنصور، والذي كان يقدم خدماته الطبية للمواطنين، وكان وقفًا يُمول من خلال ممتلكات وأراضٍ موقوفة.

وقف الرعاية الاجتماعية:

كانت بعض الأوقاف مخصصة لدعم الفئات الضعيفة، مثل الأرامل والأيتام والمحتاجين. وكانت تُصرف لهم مبالغ أو مواد غذائية من ريع الأراضي الموقوفة. كما وُجه جزء من هذه الأوقاف لدعم المسافرين الغرباء في الرباطات والزوايا.

الفقرة الثانية: تطور الوقف في العهد المريني (القرن 13-15م)

في العصر المريني (القرن 13-15 الميلادي)، شهد نظام الوقف في المغرب توسعًا وتطورًا كبيرين، حيث أدرك سلاطين الدولة المرينية أهمية الوقف كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ودعم النهضة التعليمية والدينية. حيث قام المرينيون بتوجيه موارد الوقف نحو مشاريع تهدف إلى تطوير البنية التحتية للعلم والدين، مما جعلهم يبنون مدارس ومساجد ومرافق صحية تُعد من روائع العمارة المغربية. من أبرز هذه المؤسسات التعليمية مدرسة العطارين بفاس[1] التي أُنشئت عام 1323 بأمر من السلطان أبي سعيد عثمان المريني. تميزت هذه المدرسة بزخرفتها الغنية ومعمارها المبتكر، وأصبحت مركزًا تعليميًا مهمًا لطلاب العلوم الشرعية واللغة العربية، معتمدة على أموال الوقف لدعم التعليم المجاني وتوفير احتياجات الطلبة.

و بالإضافة لمدرسة العطارين شيدت مجموعة من المدارس بفضل الأوقاف في مدينة فاس وأوقفت عليها الأراضي والعقارات والأصول التجارية من دكاكين وحمامات وفنادق، وذلك لتؤدي وظيفتها العلمية عبر التاريخ. وفيما يلي أبرز المدارس العلمية التي شيدت بمدينة فاس خلال العصر المريني[2]:

المدرسة	تاريخ التأسيس	الموقع
الحلفاويين	1280م	حي الصفارين
المدينة البيضاء	1320م	القصر السلطاني بفاس الجديد

[1] تُعدّ مدرسة العطارين بمدينة فاس من أبرز المعالم العلمية والمعمارية في العصر المريني، وقد أمر ببنائها السلطان المريني أبو سعيد عثمان الثاني ما بين 1323و1325م، بالقرب من جامع القرويين .وقد شُيّدت المدرسة لتكون فضاءً لتعليم العلوم الشرعية وإيواء الطلبة، كما ارتبط اسمها بسوق العطارين المجاور لها. وتمتاز بزخارفها الدقيقة وجمال هندستها، مما جعلها تُعدّ من أروع نماذج العمارة المرينية بالمغرب

[2] نماذج توظيف العمائر الفاسية في مقصد المعاملات * * محمد احماموشي – مجلة المعرفة صفحة 131

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

السبعيين	1321م	بين جامع الأندلس ومدرسة الصهريج
الصهريج	1321م	جنوب غرب جامع الأندلس
العطارين	1323م	شرق سوق العطارين
الوادي	1323م	على وادي مصمودة بعدوة الأندلس
المصباحية	1345م	شمال جامع القرويين
البوعنانية	1350م	سوق القصر على زقاق الطالعة الكبرى

كما كان الوقف يُخصَّص لإقامة ديار للشيوخ العجَزة، ولتعريس المُستضعفين من الرجال والنساء المكفوفين، ولمن يريد إقامة ولائم الأعراس من المتوسطين والضِّعاف، وقد اهتمَّ السلطان أبو الحسن المريني وابنه أبو عنان بهذه الديار وتجهيزها، وكانت منتشرةً في كثيرٍ من المدن المغربية؛ كمدينة فاس، ومكناس، وتازة، وغيرها[1]

كما أن الوقف لعب دوراً رئيسيًا في دعم المارستانات أو المستشفيات التي كانت تهدف إلى تقديم الرعاية الطبية للفئات المحتاجة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مارستان سيدي فرج بفاس الذي شيده السلطان المريني أبو يعقوب يوسف الناصر وتم تجديده وتوسعته لاحقاً في عهد السلطان أبو عنان فارس المريني حيث ساهمت أموال الوقف في تأسيسه وتشغيله، حيث قدم خدمات صحية مجانية ورعاية للمرضى والمحتاجين[2].

كما كانت لمدينة مراكش في عهد المرينيين دار مخصَّصة للنساء اللاتي يقع بينهنَّ وبين أزواجهنَّ خصام وتنافُر، يُقِمْنَ فيها آكِلات شاربات، حتى يزول هذا الخصام والتنافُر، وكانت لهذه الدار أوقاف عديدة للإنفاق عليها، وعلى المُقيمات فيها[3]

واعتاد المرينيون إعذار اليتامى من الأطفال كلَّ سنة، ويُخصِّصون يوم عاشوراء موعدًا له، وهي مبرَّة عُرِفت بالمغرب منذ العصر الموحدي، ومنذ أيام السلطان يعقوب المنصور الموحدي[4]

استند المرينيون في تنظيمهم للوقف وإدارته إلى قواعد دقيقة وموثقة، إذ تم تسجيل الأوقاف وتوثيقها في سجلات خاصة لضمان استدامة المشاريع الخيرية والدينية. وقد وردت تفاصيل هذا التنظيم في مصادر تاريخية مثل كتاب "الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس" لابن أبي زرع، والذي يذكر دور السلاطين المرينيين في تخصيص الأوقاف لدعم التعليم والرعاية الصحية. وأيضًا في " الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" للمؤلف: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي، الذي أشار إلى الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للأوقاف في عهد المرينيين وكيف ساهمت في تحسين مستوى المعيشة وتقوية البنية التحتية للمجتمع المغربي في تلك الفترة.

وكنموذج لذلك الأوقاف الخاصة بقضاء ديون الغُرماء المُعسرين؛ مثل: أوقاف السلطان "أبو عنان المريني"؛ حيث التزَم بأداء ديون المعسرين المسجونين من ماله الخاص بسائر الجهات المغربية، وإطلاق سراحهم، وقضاء ديون مَن توفي وعليه دين من الديون من بيت المال [5]

---

[1] السعيد بوركبة، البعد الثقافي والمجتمعي للوقف الخيري في الإسلام،

[2] نفس المرجع

[3] عبد العزيز بن عبد الله، الوقف في الفكر الإسلامي، ص 140

[4] السعيد بوركبة، البعد الثقافي والمجتمعي للوقف الخيري في الإسلام

[5] السعيد بوركبة، البعد الثقافي والمجتمعي للوقف الخيري في الإسلام، ص 85

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من خلال هذا التوجه، ترك المرينيون إرثًا ثقافيًا ودينيًا غنيًا، ما زال بعضه حاضرًا حتى اليوم كدليل على دور الوقف في النهوض بالمجتمع وتطوير التعليم والرعاية الصحية في المغرب.

كما عرف عهد الدولة المرينية بناء عدد مهم من البيمارستانات من أموال الوقف، وكان هذا العهد زاخرًا بهذه المصحَّات، وذكَر الدكتور عبدالهادي التازي أنه كان للسلطان أبي الحسن المريني فضلٌ في تجديد البيماريستان في مدينة" فاس"، واقتفى أثره السلطان" أبو عنان المريني "في العناية به، والتحبيس عليه، وهكذا ومنذ القرن السادس الهجري، انتشَرت البيمارستانات تدريجيًّا في مختلف الحواضر الكبرى بالمغرب؛ منها بفاس: مارستان" سيدي فرج "أُسِّس في القرن السابع الهجري، واستمرَّ العمل به إلى القرن العشرين الميلادي، وكان يعتني بصحة الإنسان والحيوان والطير، وخُصِّصت به أوقاف لعلاج الطيور، خاصة طيور اللَّقْلاق إذا انكسَرت أو أُصيبت بأذًى، ويُصرف من هذه الأوقاف على مَن يُضمدها ويُداويها ويُطعمها.[1]

كما رُصدت أوقاف للموسيقيين الذين يَعزفون للمرضى كلَّ أسبوع؛ ليُخفِّفوا عنهم آلامَهم، ويُنفَق من هذه الأوقاف على ما يتطلَّبه غسْل الموتى الغرباء وتكفينهم وإقبارهم2 ومارستان" محمد الغازي "بالرباط، كان يؤمه المجانين من أنحاء المغرب، بقصْد العلاج والاستشفاء، وكان له أوقاف خاصة لهذا الغرض3

الفقرة الثالثة: الوقف في العهد السعدي (القرن 16م)

الواقع أن الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة السعدية، ازدهرت أيما ازدهار، وكان ذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها : الأوقاف المخصصة لعلماء الذين يقومون بالتعليم، سواء في المدارس، أو في المساجد، أو المخصصة للكتب العلمية، التي تشحن بها الخزانات والمكتبات التي يستفيد منها طلبة العلم.

ومن الثابت تاريخيا : أنه في عهد هذه الدولة قد وجدت عدة شخصيات مرموقة في علم المعقول والمنقول[4]، كانت نجوما لامعة في سماء العلم، عرفت برصيدها المعرفي الغزير، استطاعت أن تؤدي رسالتها العلمية للخاص والعام من الناس، وقد شجعها على تأدية هذه الرسالة : ما خصص لها من مستفاد الأوقاف إلى جانب ما كان لها من حوافز أخرى عقدية وغيرها، جعلها تستمر في نشر المعرفة، ابتغاء وجهه تعالى، وامتثالا لأوامره سبحانه وتعالى[5]

وانقسمت تلك الأوقاف إلى أوقاف على الكراسي العلمية وأوقاف المكتبات الدينية

-أوقاف الكراسي العلمية:

استطاعت أن تؤدي رسالتها العلمية للخاص والعام بين الناس، بفضل ما خصص لها من مستفاد الأوقاف[6]

---

[1] ريهام أحمد خفاجي، أوقاف النساء، ص 89

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

[4] علم المعقول والمنقول في التراث الإسلامي يشير إلى تقسيم المعارف:

المنقول (النقلي): يعتمد على النصوص الشرعية (القرآن، الحديث، الفقه، أصول الفقه، التفسير، الحديث وعلومه).

المعقول (العقلي): يعتمد على البرهان العقلي (المنطق، الفلسفة، الكلام/علم العقائد، الرياضيات، الطب، علوم الطبيعة).

[5] الأستاذ السعيد بوركبة . مجلة دعوة الحق. العدد 300. شتنبر أكتوبر 1993

6 عبد الكريم بناني . محطات مهمة من تاريخ الوقف بالمغرب. موقع مغرس 14-06-2011

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

-أوقاف المكتبات الدينية:

عن طريق الكتب التي توقف من المحسنين، ونتيجة لذلك وجدت مكتبات عامة شحنت بآلاف المخطوطات بغية مساعدة طالب العلم وتيسير وسائل المعرفة حتى يتمكن من دراسة العلوم.

ومن بين المكتبات التي شحنت بالمخطوطات الموقوفة عليها :

*مكتبة ابن يوسف بمراكش: وأسسها السلطان عبد الله الغالب السعدي حوالي(965ه/1558م) عندما جدد المدرسة الكبرى المتصلة بجامع علي بن يوسف المرابطي، ولا زالت المكتبة العامة تحتفظ ببعض الكتب الموقوفة على مكتبة بن يوسف مثل المخطوطات رقم.(139،26)

*مكتبة المسجد الأعظم بمكناس: أحيا السعديون هذه المكتبة وأوقفوا عليها العديد من الكتب، ومن مخطوطاتها الباقية، المخطوط رقم(395) وهو من تحبيس الأمير زيدان.

*مكتبة الجامع الأعظم بآسفي: جدد السعديون في آسفي جامعها العظيم ومدرستها ومكتبتها القديمة، ولازال جزء من مخطوط (مشارق الأنوار للقاضي عياض) باقيا، وهو تحبيس القائد عبد الله عام(1003ه/1594م)

*المكتبة الملكية بمراكش: وهي مكتبة خاصة بالمنصور السعدي، وتعد أم المكتبات وأهدي إليها مئات المؤلفين كتبهم من المغرب والمشرق.

كما استخدم السعديون الأوقاف بشكل كبير لتمويل بناء المساجد والمدارس والقصور، وهو ما يظهر جلياً في مشاريع مثل قصر البديع الذي أمر ببنائه السلطان أحمد المنصور الذهبي، والذي كان مثالاً على العمارة الفخمة والمزخرفة التي تميزت بها تلك الفترة.

لم تقتصر فوائد الأوقاف في عهد السعديين على الجوانب الدينية والتعليمية فحسب، بل شملت أيضاً الرعاية الصحية ومساعدة الفقراء والمحتاجين. وذلك من خلال تمويل إنشاء المستشفيات ودور الرعاية، مما ساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلاد.

كما استخدم السعديون الأوقاف أيضًا لبناء وصيانة السقايات والأسواق والجسور، والتي كانت تعتبر حيوية للحياة اليومية والتجارة في المدن المغربية.

و من أهم المؤسسات الوقفية التي تم بنائها في عهد السعديين قصر البديع في مراكش خلال حكم السلطان أحمد المنصور الذهبي، ويعتبر من أبرز الإنجازات المعمارية في عهد السعديين. تم تمويل القصر جزئيًا من خلال الأوقاف، حيث خصصت الإيرادات من بعض الأراضي الزراعية والأسواق لصيانته وتوسيعه.

رغم الإنجازات، واجهت إدارة الأوقاف بعض التحديات مثل الفساد وسوء الإدارة، مما دفع السعديين لإجراء إصلاحات لضمان استمرار فعالية هذه المؤسسة وتحقيق أهدافها.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: الوقف بالمغرب خلال العهد الحديث

الفقرة الأولى: الوقف في عهد الدولة العلوية قبل الحماية (القرن 17-19م)

استمر ملوك الدولة العلوية في العناية بالأحباس والاهتمام بشؤونها، إذ اعتبروا الأوقاف تراثا خاصا لجماعة المسلمين، وقد رصدوا مداخيلها للقيام بشعائر الإسلام وتعليم الدين، إضافة لبناء المساجد والمدارس والملاجئ والمستشفيات، وقد استمروا على هذا النهج حتى في عهد الحماية وافشلوا المحاولات الاستعمارية للنيل من الأوقاف وتعطيل وظائفها.

وكان السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم بالمغرب، في عهد الدولة العلوية، هم الضامنون والساهرون على المحافظة على الأملاك الوقفية من كل تعد بل وساهموا بأموالهم فيها، وكانوا يتولون النظارة العامة على الأوقاف فهم من يعين ويعزل نظارها ويأمر قضاة الأقاليم بمراقبة تصرفاتهم، بل وعرف المغرب منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي في عهد الدولة العلوية الشريفة إدارة مركزية للأوقاف تحت مسمى نظارة النظار[1].

خلال فترة حكم السلطان المولى إسماعيل:

السلطان مولاي إسماعيل، الذي حكم المغرب من 1672 إلى 1727، يُعتبر واحداً من أبرز السلاطين العلويين الذين تركوا بصمة عميقة في تاريخ المغرب. اتسم حكمه بطول المدة والاستقرار النسبي، كما كان له دور بارز في توطيد الدولة وتوسيعها من خلال استراتيجيات سياسية وعسكرية قوية. وكانت الأوقاف جزءاً رئيسياً من الأدوات التي اعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف، سواء في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية.

وفي عهد السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل، تأسست النظارة العامة للأوقاف، التي سُميت» نظارة النظار وقد اكتسبت هذه النظارة اختصاصات واسعة ونفوذاً عاماً يشمل كل ما يلزم لإدارة وزارة متخصصة في الأوقاف. ومن هذا التنظيم المبكر يمكن استنتاج أن النواة الأولى لوزارة الأوقاف كانت موجودة فعلياً منذ العهود الأولى للدولة العلوية، أي مطلع القرن السابع عشر الميلادي[2].

استخدم مولاي إسماعيل الأوقاف لدعم المؤسسات الدينية والتعليمية، حيث شملت تمويل بناء المساجد والمدارس القرآنية في مدن مختلفة. وقد ركز بشكل خاص على تطوير العاصمة الجديدة مكناس، التي أرادها أن تكون مركزاً دينياً وإدارياً يعكس قوة الدولة العلوية. على سبيل المثال، تم إنشاء مساجد كبرى بتمويل الأوقاف، مما عزز من مكانة مكناس كعاصمة دينية.

ومن أبرز مظاهر العناية بالأوقاف في عهد المولى إسماعيل، إنشاء الحوالات الإسماعيلية حوالي سنة 1115 هـ / 1703-1704 م. وتُعد هذه الحوالات سجلات رسمية مركزية شملت جرداً شاملاً للأوقاف في مختلف المدن المغربية، خاصة فاس وتازة ومكناس. وقد تضمنت هذه الدفاتر وصفاً دقيقاً للعقارات والأراضي الموقوفة، وحدودها، ومداخيلها، وطرق صرف عائداتها على المساجد والمدارس والزوايا والكتاتيب والمؤسسات الخيرية[3].

---

[1] تاريخ الوقف بالمغرب، موقع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية www.habous.gov.ma 22-02-2012

[2] (المصدر ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

[3] رقية بلمقدم: أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل (1082-1139 هـ / 1672-1727 م)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كان الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الحوالات حماية الأحباس من الغصب والضياع، وتنظيم جبايتها، وتوحيد الإشراف عليها تحت رقابة مركزية، مما يعكس رغبة السلطان في جعل الأوقاف تراثاً عاماً لجماعة المسلمين لا يجوز الاعتداء عليه. وتُعد الحوالات الإسماعيلية خطوة تنظيمية هامة مهدت لإنشاء النظارة العامة للأوقاف في عهد السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل، وشكلت نواة أولية للجهاز الإداري الذي تطور لاحقاً إلى وزارة الأوقاف. كما أنها تُعد مصدراً تاريخياً غنياً يعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية والدينية للمغرب في أوائل القرن الثاني عشر الهجري

الفقرة الثانية: الأوقاف خلال فترة الحماية الفرنسية (1912-1956م)

خلال فترة الحماية الفرنسية على المغرب، واجه نظام الأوقاف تحولات عميقة أثرت على دوره التقليدي في المجتمع. عملت السلطات الفرنسية على إعادة تشكيل الأوقاف لتتماشى مع أهدافها الاستعمارية، وتمثل ذلك من خلال عدة قرارات قانونية وإدارية غيّرت هيكلية الأوقاف بشكل جذري. بعد استقلال المغرب عام 1956، خضع نظام الأوقاف لسلسلة من التحديثات والإصلاحات التي استهدفت استعادة دوره الاجتماعي والديني والاقتصادي. كان الهدف من هذه الإصلاحات هو تعزيز كفاءة الأوقاف والاستفادة من مواردها في تحقيق التنمية الشاملة.

التأثير السلبي لقوانين الحماية على الأوقاف

تقييد الشريعة الإسلامية :مع إنشاء الحماية الفرنسية عام 1912، أُدخلت مجموعة من القوانين التي حدّت من سلطة المحاكم الشرعية على إدارة الأوقاف. في المقابل، أصبح للمحاكم الفرنسية الصلاحيات في التعامل مع الأوقاف عبر نظام التسجيل العقاري الذي أتاح لفرنسا السيطرة على الأملاك الوقفية. قانون "التحفيظ العقاري" جعل من السهل نقل ملكية الأراضي الوقفية وإدارتها لصالح المستعمرين الفرنسيين. وقد ساهم هذا التحول في تراجع التمويل التقليدي للمؤسسات الإسلامية، مثل المساجد والمدارس القرآنية، مما أضعف القدرة على تمويل التعليم الديني والخدمات الاجتماعية.

حق الأفضلية والشفعة : استبدلت فرنسا نظام الشفعة الإسلامي بـــ "حق الأفضلية "

« droit de préemption» والذي كان يهدف إلى إعطاء الفرنسيين حق الأولوية في شراء الأملاك الوقفية. هذا التعديل في القانون كان يناقض الفقه المالكي، الذي كان يعتبر الشفعة حقاً مشروعاً لأفراد المجتمع المحلي، مما أدى إلى فقدان العديد من الممتلكات الوقفية للأجانب وتقويض الاستقلالية الاقتصادية للمغاربة.

تقسيم المجتمع المغربي قانونياً :أصدرت فرنسا ما عُرف بالظهير البربري عام 1930، والذي قسّم المجتمع المغربي إلى عرب وبربر، حيث تم إنشاء نظام قانوني مزدوج يفصل بين الشريعة الإسلامية والقوانين العرفية البربرية. على الرغم من أن هذا الظهير لم يكن مرتبطاً مباشرة بالأوقاف، إلا أنه زاد من تقسيم النظام القانوني المغربي وساهم في تقليص سيطرة الشريعة الإسلامية، مما أثّر بشكل غير مباشر على الأوقاف التي تعتمد على المحاكم الشرعية في إدارة شؤونها.

تأثيرات على المؤسسات التعليمية :كانت جامعة القرويين تعتمد بشكل كبير على الأوقاف لتأمين تمويلها، ولكن بسبب تقييد الأوقاف، شهدت الجامعة نقصاً في الموارد المالية. هذا النقص انعكس على قدرة الجامعة على استقطاب الطلاب ودعم الأنشطة التعليمية، مما أدى إلى تراجع التأثير العلمي لهذه المؤسسة في البلاد.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دور السلاطين في مواجهة السياسات الفرنسية

رغم ضغوط السلطات الفرنسية، بذل السلاطين المغاربة، مثل السلطان يوسف، جهودًا للحفاظ على مكانة الأوقاف ومقاومة التعديات الفرنسية عليها. تمسك السلاطين بموقفهم الداعم للمحاكم الشرعية، وسعى السلطان محمد الخامس لاحقًا إلى تعزيز الحركة الوطنية التي كانت تطالب باستقلال الأوقاف والمؤسسات الدينية. خلال تلك الفترة، أدت مواقف السلاطين إلى تحفيز الحركة الوطنية والدفاع عن الهوية الإسلامية للمغرب في مواجهة السياسات الفرنسية التي هدفت إلى إضعاف الأوقاف وتفكيكها.

ومنذ بداية الاحتلال الفرنسي ودرءا لكل تدخل في الأملاك الوقفية بالمغرب، أصدر السلطان مولاي يوسف أكثر من 30 ظهيرا (قانونا ساميا) لتنظيم الأحباس ولحمايتها من ترامي الإدارات المدنية والعسكرية الفرنسية عليها بالبيع أو الرهن أو نزع الملكية للمنفعة العامة وكذا حرصا منه على ألا تصرف مداخيلها في غير المصالح العائد نفعها على المسلمين[1]

الفقرة الثالثة: الأوقاف بعد الاستقلال (1956م فصاعدًا)

بسبب استياء المغاربة من السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف، أصبحت هذه القضية محورًا أساسيًا في الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال. واعتبر استعادة الأوقاف من التدخل الفرنسي جزءاً من استرجاع السيادة الوطنية. وبعد الاستقلال عام 1956، أُعيد تنظيم الأوقاف واستعادتها من الإدارة الفرنسية، مما مكن المغرب من إعادة تأسيس نظام الأوقاف وفق رؤية مستقلة تهدف إلى دعم المجتمع والمحافظة على الطابع الإسلامي للبلاد.

1. إعادة هيكلة الأوقاف بعد الاستقلال

عند حصول المغرب على الاستقلال، برزت الحاجة إلى استعادة دور الأوقاف وتنظيمها بشكل يضمن فاعليتها. استمرت الأوقاف في تمويل المؤسسات الدينية والاجتماعية، وشُكلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتكون المشرف الرسمي على الأوقاف وإدارتها.

تأسست وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب بشكل رسمي في عام 1961، بُعيد استقلال المغرب، لتكون الجهة المسؤولة عن إدارة الشؤون الدينية وتنظيم الأوقاف. كان الهدف من تأسيسها هو إعادة هيكلة الأوقاف وفقاً لرؤية جديدة تساهم في دعم المجتمع عبر مختلف المجالات، من التعليم والصحة إلى التنمية الاجتماعية. تُعتبر الوزارة حارساً رئيسياً لموارد الأوقاف وتعمل تحت إشراف مباشر من الملك، الذي يحمل لقب "أمير المؤمنين"، لضمان الحفاظ على القيم الدينية وتنمية البنية التحتية للمؤسسات الدينية.

تلعب الوزارة عدة أدوار محورية تشمل:

-إدارة الأوقاف :تشمل جمع وتوزيع العائدات من الأوقاف، التي تتنوع بين العقارات الزراعية، المحلات التجارية، والمباني السكنية. يتم تخصيص عائدات هذه الأوقاف لدعم الخدمات الاجتماعية وتمويل مشاريع البنية التحتية.

-الإشراف على المساجد :تتولى الوزارة مسؤولية بناء وصيانة المساجد، وتعيين الأئمة والخطباء، وتوفير التدريب اللازم لهم. تعمل الوزارة أيضاً على تأمين الخدمات الأساسية للمصلين، مع التركيز على توفير بيئة مناسبة للتعليم الديني والروحاني.

[1] تاريخ الوقف بالمغرب، موقع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية www.habous.gov.ma 22-02-2012

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

–التعليم الديني :تساهم الوزارة في تمويل المدارس القرآنية والمعاهد الدينية، مثل جامعة القرويين في فاس، وهي من أقدم الجامعات الإسلامية في العالم. يساعد هذا الدور في نشر التعليم الشرعي وتقوية البنية الثقافية الإسلامية في المغرب.

2. القوانين المنظمة للأوقاف

لضمان التنظيم الفعال للأوقاف، أصدرت السلطات المغربية عدة قوانين وتشريعات، أبرزها:

مدونة الأوقاف المغربية لعام 2010: تمثل هذه المدونة نقطة تحول رئيسية حيث تضمنت ضوابط جديدة تضمن الاستخدام الأمثل لموارد الوقف، ووضعت إطارًا قانونيًا ينظم الحقوق والواجبات لكل من له علاقة بالوقف. وركزت المدونة على فصل الأوقاف العامة عن الأوقاف الخاصة، مع تحديد قواعد واضحة لإدارة هذه الموارد وتنظيمها بطرق تضمن الشفافية والعدالة.

تضمنت المدونة عدة بنود:

- حماية الأوقاف من التعدي :حيث تم تشديد الرقابة على التصرف في الأملاك الوقفية وتخصيصها فقط للأغراض التي تُحقق المنفعة العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية.
- تقنين الاستثمارات الوقفية :أُطلقت قوانين لتشجيع استثمار الموارد الوقفية في مشاريع اقتصادية مدرّة للدخل، بهدف تحسين كفاءة إدارة الأوقاف وتأمين استدامتها.
- تطوير الرقابة والمساءلة :تضمن هذا التنظيم تشديد الرقابة على توزيع العائدات الوقفية وضمان الشفافية.

3. نماذج بارزة من الأوقاف

في المدن الكبرى مثل فاس ومراكش والرباط وتطوان، دعمت الأوقاف مشاريع تعليمية ودينية واجتماعية مثل المساجد والمدارس العتيقة ودور الرعاية، كما وفرت موارد مالية لصيانة المعالم التاريخية والدينية مثل جامع القرويين في فاس وجامع الكتبية في مراكش.

أ. أوقاف جامع القرويين

بعد الاستقلال، حافظت الأوقاف على تمويل المؤسسات التعليمية والدينية مثل جامع القرويين، الذي يعد من أقدم المؤسسات التعليمية في العالم. تم استخدام أوقاف القرويين في صيانة المباني، تقديم الدعم المالي للأساتذة، وتوفير منح دراسية للطلاب. هذا الدور ساهم في استمرارية نشاط القرويين كصرح علمي وديني في المغرب.

ب. دار الحديث الحسنية بالمغرب

من أشهر المؤسسات العلمية الرفيعة في العصر الحديث، ففي عام 1388هـ وقف الحاج إدريس بن الحاج محمد البحراوي قصره الرائع الأنيق على القرآن والحديث"، وقد جاء نص خطابه لدى إعلان الوقفية:" إنني أحبس هاته الدار على القرآن والحديث، ولا أريد أن تكون في المستقبل إلا لهاته الغاية، ولا تحول إلى أية غاية أخرى، بحيث تركت الحق للورثة بالرجوع في هذا التحبيس فيما إذا أريد تحويلها عن غايتها ".[1]

[1] الطاهر الزياني الوقف في الإسلام تاريخ و حضارة ص91

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ج. مستشفى "دار الشفاء" في فاس

كانت الأوقاف مصدرًا أساسيًا لتمويل مستشفى "دار الشفاء" الذي أنشئ لدعم الرعاية الصحية. بعد الاستقلال، استمر المستشفى في تقديم خدماته للمواطنين، حيث كان جزء كبير من التمويل يأتي من الأوقاف المخصصة للصحة. أسهمت هذه الأوقاف في دعم النظام الصحي وتوفير الرعاية المجانية للفقراء والمحتاجين.

د. مشاريع إسكانية

أطلقت وزارة الأوقاف بعض المشاريع الإسكانية، لا سيما في المدن الكبرى، بهدف توفير سكن ميسر للفئات الفقيرة. هذا النوع من الأوقاف ساهم في تحسين الظروف المعيشية للعديد من الأسر، وزاد من تأثير الأوقاف على المستوى الاجتماعي.

4. التحديات التي واجهتها الأوقاف بعد الاستقلال

رغم الجهود الكبيرة لإصلاح الأوقاف، إلا أن النظام الوقفي واجه عدة تحديات أبرزها:

- استرجاع الأملاك الوقفية من الاحتلال: كانت العديد من الأملاك الوقفية تحت سيطرة سلطات الحماية الفرنسية، مما تطلب جهوداً قانونية لاستعادتها وإعادة تسجيلها ضمن الأملاك الوقفية المغربية.
- نقص الموارد المالية: رغم إعادة هيكلة الأوقاف، إلا أن كثيراً من العقارات الوقفية كانت تحتاج إلى صيانة وتجديد، مما تطلب استثمارات ضخمة. لذا ركزت الحكومة على استثمار موارد الأوقاف في مشاريع تعزز من إيراداتها وتضمن استدامتها.
- التحديث الإداري :تطلبت الأوقاف إدارة حديثة وكفاءة عالية لتحقيق أهدافها في ظل تنامي متطلبات المجتمع؛ لذا تم التركيز على بناء كوادر متخصصة في إدارة الأوقاف، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تتبع الموارد الوقفية وتحسين جودتها.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/